سامي عطا

ثورة الخراف على جزاريها!!

مر قرنان على مشروع نهضة العرب الذي لم ينجحوا فيه, ووجدوا أنفسهم في نهاية المطاف يعيشون الفوضى العارمة, وإذا كان بعض مفكري هذه الأمة, قد شعروا منذُ وقت مبكر بجسامة وثقل تخلف واقعهم, وصاغ بعضهم ما ظنه مشاريع نهضة, إلاّ أنها مشاريع لم تنجح, وفي اعتقادي أن جذر المسألة يتلخص في سؤال النهضة كما بدا لهم, حيث جاء تحت إلحاح تقدم الآخر الغرب ومحاولة اقتفاء أثره وتقليده, وجرى التقليد على صعيد الشكل ولم يلامس الجوهر, مع أن كل تقليد سواءً كان مستمداً من الآخر الغربي أو الآخر السلف التقليدي لابد أن يفشل, لأنه يظل تقليداً وليس نابعاً من المشكلة, إنه حل لمشكلات أخرى, ولأجل ذلك تعثرت تلك المشاريع, لأنها مشاريع لم تلامس مشكلات الواقع, كما أنها لم تنطلق منها, بل انطلقت إما من حالة الانبهار بالآخر أو الحنين للسلف الصالح؛ الحنين للسلف كما نقله لنا تراث تعرض إما للتلفيق والتضخيم في محاسنه وفضائله أو تعرض للتأثيم والتجريم في مساوئه ورذائله.

وباتت الأنظمة العربية تعيش معضلة في شرعيتها وتفتقر للحكم الرشيد, وجوهر المسألة يتلخص بنقمة ولعنة الثروة "النفط والغاز" في ظل أنظمة تحكمها وتتحكم فيها قوى تقليدية أسست نظاماً اقتصادياً استهلاكياً تابعا ومرتهناً, ومما لا شك فيه, أنه لا يمكن إقامة حكم رشيد في منطقة تسبح على مخزون هائل من الثروة, لأن أساسيات الحكم الرشيد, تعني قبل كل شيء ترشيد التعامل مع هذه الثروة, والرُشد في المحصلة الأخيرة يستلزم المسؤولية, ولما كان ترشيد الحكم في المنطقة, يعني التعامل المسؤول مع الثروات والمقدرات, لذا فإن الحكم الرشيد الذي تتضمنه كثيراً من وصفات وتوصيات المؤسسات والهيئات العالمية لا تتعدى التمرين اللفظي, لأن أي حكم رشيد سيؤثر سلباً على مصالح قائمة, وميزان الفائدة والمنفعة يميل في صالح مصالح الغرب, وأي تغيير فيه سيترك أثره على الاقتصاد العالمي. الحكم الرشيد يعني وقف هذا الانتاج الضخم من النفط "سفه الإنتاج" الذي يذهب إلى ودائع رقمية في البنوك العالمية لا تستفيد منه شعوب المنطقة, وهذا أمر محال حدوثه في ظل اقتصاد استهلاكي تابع, ولذلك فإن هذه السياسات الاقتصادية المتبعة في المنطقة ليست من الحكم الرشيد, الحكم الرشيد يعني في المحصلة النهائية, التقليل من الاعتماد على هذه الثروة الناضبة وتوظيفها التوظيف الأمثل, وهو ما لا ينسجم مع المصالح الدولية والاقتصاد العالمي.

إن أي تغيير في السياسات الاقتصادية في المنطقة على غرار ما حدث في إيران منذُ العام 1979م غير مرحب به أميركياً وأوروبياً, أي حكم رشيد يعني تغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي.

وإذا كانت السياسة بالتعريف الاقتصادي "اقتصاد مكثف", فإن فوضى المنطقة السياسية تعكس في المقابل فوضى في اقتصاد المنطقة, كما يعكس حالة الفوضى العارمة على كل المستويات, إننا نعيش أزمة خانقة وخللاً بنيوياً على كافة المستويات, ومن يعتقد بأن تمرين الغرب اللفظي "الحكم الرشيد" الذي تصدح به كل وصفات وتقارير مؤسساته المالية والسياسية يمكن أن يفضي إلى شيء في مصلحة شعوب المنطقة, فإنه يعيش في الخيالات والوهم, الغرب ليس معنياً إلاّ بمصالحه بدرجة رئيسية ـ وهذا حقه ـ, السياسات الغربية تجاه الآخرين لا تقوم على أساس أنها سياسات معنية بحل تناقضات ومشكلات الآخرين, لأن حلها سيأتي على حساب مصالحه الاقتصادية, وهذا محال أن يحدث, ولذا فإنه ينتهج سياسات تتعامل مع مشكلات وتناقضات المنطقة بالمسكنات وترحيل الأزمات وتأجيلها إن أمكن, والاستفادة مما يحدث وتوظيفه في تحقيق منافعه.

ووفقاً للبراجماتية السياسية ما من شيء يحدث إلاّ ويمكن الاستفادة منه وتوظيفه. وإذا ما نظرنا للفوضى الحاصلة في المنطقة من منظور براجماتية السياسة المتبعة, فإن هذه الفوضى تعطي للولايات المتحدة الأميركية مبررات قوية ـ خصوصاً أمام شعبها دافع الضرائب ـ للتواجد العسكري في المنطقة وتبرر تخصيص الميزانيات العسكرية الكبيرة للأساطيل؛ بوصفها منطقة مصالح حيوية للاقتصاد الأميركي.

وباختصار شديد وجود النفط والغاز وبيد قوى تقليدية جاء نقمة على شعوب المنطقة, وباتت الوفرة المالية وسيلة بيد قوى تقليدية لا تمتلك مشروعاً؛ سوى المحافظة على بقاء واستمرار أنظمة الاستبداد والطغيان, وهذا يؤكد صحة استخلاص الفيلسوف الانجليزي العظيم برتراند راسل (1970-1872م), حيث خرج في كتابه "أثر العلم في المجتمع" بخلاصة مفادها, أن العلم والوسائل الحديثة والإمكانيات التي يوفرها العلم للأنظمة الشمولية والمستبدة يؤخر أو يُطيل زمن هذه الأنظمة, حتى تغدو ثورة الناس فيها " أشبه بثورة الخراف على جزاريها"

وإذا كانت الثورة وسيلة البرجوازية تخلصت بها من النظام القديم واقتصاده, ونقلت المجتمعات من نمط الانتاج الاقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي, نقلت المجتمعات الغربية من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حداثية ومدنية, فإن هذا النظام الرأسمالي الحديث بات يتنكر اليوم للثورة ويجهضها إن أمكن, لأن ما كان يوماً وسيلة تغير ونهوض وجاء النظام العالمي الراهن" نظام المركز والأطراف التابعة" ـ بحسب تعبير سمير أمين ـ لقد جاء نتاجاً وثمرة للثورة, لا ينبغي لهذه الوسيلة أن تكون أداة في الأطراف, وعليه فإنها تلعب دوراً في اجهاض كل فعل ثوري والربيع العربي خير مثال, لأن ثورات الأطراف تعني في المحصلة النهائية؛ فك تبعية هذه الأطراف بالمركز المقدس للنظام الرأسمالي, ولا يمكن حل مشكلات الأطراف في ظل تبعية الاقتصاد وارتهان السياسة والسياسيين للنظام المعوّلمْ. إن الرأسمال العالمي يحافظ على بقاء هذا النظام العالمي الهجين الذي أسسه, نظام رأسمالي أصيل في المركز وحديث في أدواته ووسائله تتبعه أنظمة سياسية حتى ولو كانت تقليدية في الأطراف, أدواتها عتيقة وبالية, ومرتهنة في تفكيرها ووعيها وتقود اقتصاداً تابعاً. وهذه التبعية الاقتصادية جذر المسألة, وكما يقول المفكر الاقتصادي سمير أمين إن فك ارتباط هذه التبعية مفتاح الخروج من وهدة التخلف الاقتصادي لجميع دول الأطراف أو ما بات يطلق عليها بدول العالم الثالث أو النامي.

وهناك بديهية مفادها: أن صراع العالم صراع مصالح اقتصادية, ولن يخطط أحد برامج اقتصادية بالنيابة عن آخرين تراعي مصالحهم أو تأتي على حساب مصالحه الاقتصادية.

* استاذ فلسفة العلوم ومناهج البحث المساعد
قسم الفلسفة كلية الآداب جامعة عدن

جمال عبدالحميد عبدالمغني

جرائم التهرب الضريبي (2-3)

● حتى الدول الفقيرة صغيرتها وكبيرتها في أدغال أفريقيا تشكل الضرائب رقماً مهماً في موازنة البلد أو نسبة معقولة من موازنة الدولة بعضها يتجاوز 70 % من موازنات تلك البلدان والفضل يعود في ذلك للقوانين الضريبية التي تحتوي على مواد عقابية رادعة للمتهربين, بالإضافة إلى أن تنفيذ تلك العقوبات تطبق على الصغار والكبار بنفس الصرامة والمعايير والمتهرب الكبير عندهم يعتبرونه لصاً كبيراً والمتهرب الصغير هو لص صغير والفارق بينهما هو في حجم السرقة فقط, لكن كلاهما سارق ينهب أموال الشعب, ومن هذه الدول جيبوتي واريتيريا وأثيوبيا هذه الدول تشكل الضرائب فيها ركيزة أساسية للموازنة العامة وليس كحال بلادنا التي لا تزيد نسبة الضرائب فيها عن 15 % من الموازنة معظمها أو ما يزيد عن 85 % من هذه الضرائب يتم تحصيلها من الموظفين كضريبة مرتبات وأجور ومن المواطنين كضريبة مبيعات ولا يدفع كبار التجار اليمنيين إلا ما نسبته أقل من 1 % من الموازنة العامة كضريبة على أرباحهم.. عجبي!!.

في أثيوبيا قبل ثلاث سنوات تقريباً تم طرد مواطن يمني يملك مطعماً بعد أن قضى فترة السجن القانونية ودفع غرامات باهظة وضريبية مجحفة جداً نتيجة لأن فاحصاً ضريبياً فتش حساباته ووجد فاتورتين أو ثلاث لم تدرج مبالغها ضمن إقراره المقدم للضرائب فكان ذلك سبباً لرجوع الضرائب إلى حساباته منذ أن فتح المطعم حتى تلك السنة وتم القضاء على مستقبلة الاقتصادي البسيط ودفع كل ما يملك وسجن ورحل من البلد نتيجة لهذه الجريمة الضريبية الصغرى.. فكم تاجر كبير جداً في بلدنا يتصرف بنفس الطريقة, بل وأكثر منها وأوضح على مدار الساعة؟؟ وكم يتكبد الاقتصاد الوطني نتيجة لذلك؟؟ دون أن يعاقب أحد منهم.

وأنا أستمع لهذه الحكاية عن صاحب المطعم اليمني المتهرب في أثيوبيا تذكرت حكاية مؤلمة جداً في بداية الألفية الثالثة حدثت في يمن الإيمان والحكمة والحكاية باختصار أن أحد الذين يتعاملون مع شركة يمنية مصنعة لديها فروع في المحافظات جاء إلى المصلحة ليقدم بلاغاً عن الشركة وأحضر كل فواتير مشترياته منها لعامين والمفاجأة أن إجمالي مشترياته فقط من الشركة إياها تزيد ثلاث مرات تقريباً عن إقرار فرع الشركة موضوع التهرب لمبيعاتها الإجمالية كل عام على حدة مع العلم أن هذا العميل التجاري هو واحد من أكثر من 50 عميلاً آخر يتعاملون مع فرع الشركة بالآجل, بالإضافة إلى آلاف المشترين نقداً كحالات فردية يومية طبعاً هذا الشخص كان دافعه للبلاغ هو الحصول على المكافأة القانونية 10% من مبلغ التهرب, لكن الشركة حرصت أولاً على معرفة اسم المبلغ وحصلوا عليه فألغوا التعامل معه ودبروا له حكاية أدخلوه بموجبها السجن ولم يحصل مسكين على المكافأة.

في التناولة القادمة نماذج من تعامل الدول المتقدمة مع جرائم التهرب.. إلى اللقاء.

عبد الحليم سيف Ahalim_227@yahoo.com

الخروج من المأزق الأميركي !!

في الأنباء أن كبار المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين سيجتمعون اليوم الأحد بحضور المبعوث الأميركي انديك ؛ لإنقاذ "عملية السلام" ، في إطار محاولة جديدة استجدت بعد سويعات من تصريح لجون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة ، أطلقه أمس الأول من الرباط .. قال فيه انه سيطلب من الرئيس بارك اوباما اتخاذ موقف واضح حيال الجدوى من استمرار جهود واشنطن الرامية لإحياء المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية .

والمفارقة هي أن هذه الخطوة المباغتة ، تأتي بعد التبريد المتعمد للمسار التفاوضي ، وانفراد واشنطن في هذا الملف اثر الانقسام الفلسطيني الداخلي وغياب الدور العربي وانكفاء اللجنة الرباعية إضافة إلى الواقع المتفجر التي تعيشه المنطقة منذ ثلاث سنوات بفعل أحداث التغيير الناجمة عن هبات "الربيع العربي" ، وهي أوضاع وظفها حلفاء تل أبيب لصالح الكيان الصهيوني.

وفي موازاة ذلك ؛ ساهمت الإدارة الأميركية في موقفها المنحاز لحكومة إسرائيل ، حد أن باراك أوباما نفسه لم يعد يتذكر تصريحه الذي أطلقه من جامعة القاهرة يوم زارها عقب توليه الرئاسة ، حينذاك تعهد الرجل بممارسة ضغوطه لوقف تصعيد عملية بناء المستعمرات في الضفة الغربية والقدس الشرقية ، وهو ما لم يتم .. فقد استمر الموقف في دائرة التجاهل ليستذكره عند ما تكون حاجة واشنطن لمواقف عربية وإسلامية تسندها ضد خصومهم في المنطقة والعالم .

وفي الواقع ليست العلة في تصلب مواقف وزارة المستوطنين الصهاينة ؛ ولاهي كذلك في ممارسة حكومة الاحتلال ونهجها التوسعي الإستئصالي العنصري فحسب ، وإنما في غياب الوسيط الأميركي النزيه والمحايد .. فبدلا من أن ينفق الوزير جون كيري وقته خلال كل جولاته المكوكية الـ39 بين الضفة والقدس لممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني الذي لم يعد لديه ما يقدم من تنازلات ، كان الأولى به أن يرمي بثقله ناحية الطرف المعرقل المعروف للعالم وهو " الإسرائيلي " ، فيجبره على إزالة الكوابح المعيقة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس وحكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو ؛ غداة استئنافها في يوليو الماضي ، وكان هدفها إبرام اتفاق ينتهي في "تسعة أشهر" يتضمن قيام دولتين على حدود أراضي 1967م وعودة اللاجئين والقدس الشرقية وغيرها من القضايا الإستراتيجية المتصلة بعملية التسوية .

الواضح ..أن هذا التطور الجديد ، ظهر بصورة مفاجأة ،، اثر بروز عائق حقيقي مصدره حكومة "بيبي" ، فهي تتهرب من الوفاء بما تلتزم به علنية ، فقد تراجعت في اللحظات الأخيرة (3-29) عن إطلاق سراح الدفعة الرابعة من قدامى الأسرى الفلسطينيين (عددهم 104) الذين اسروا قبل اتفاق أوسلو 1993م ؛ وربطته بشرط إطلاق سراح الجاسوس الأميركي في واشنطن ، وهو أمر أثار استغراب الكثير من المحللين والسياسيين ، من كونه لم يكن مطروحا في اتفاق يوليو ؛ و لم ير فيه كيري عقبة أمام المضي قدما في تنفيذ الاتفاق ، وفي هذه الأثناء شعر الجانب الفلسطيني أن لا فائدة من الاستمرار في مفاوضات عقيمة تريدها حكومة نتانياهو أن تبقى في دائرة "التمديد" ؛ مع تواصل كل مظاهر الاستعمار الاستيطاني وتقطيع أوصال الأراضي المحتلة في القدس والضفة الغربية وتهويد كافة المعالم التاريخية الفلسطينية والعربية والإسلامية والمسيحية .

ولأن الأمور وصلت حدا لا يمكن السكوت عليه ، ولم يعد هناك جدوى من انتظار ما لم يأت من الراعي الأميركي ؛ فما كان من أبو مازن إلا اتخاذ ما كان ينبغي فعله قبل عام ؛ وهو التوقيع على 18 طلبا تقضي بانضمام دولة فلسطين إلى عضوية المنظمات والمعاهدات والاتفاقات الدولية كمعاهدة جنيف الرابعة واتفاق حقوق الطفل ومعاهدة مناهضة الفصل العنصري وحقوق المرأة وسواها من منظومة القانون الدولي والإنساني ، المؤكدة لحق تقرير المصير والتحرر من الاستعمار ، و توفير الحماية اللازمة للسكان تحت الأرضي المحتلة ، ومنع سلطات الاحتلال من ممارسة أعمال القمع والاضطهاد ومصادرة الحقوق والأراضي والتهجير والعنصرية . وهذه ممارسات يعيشها الشعب الفلسطيني دون أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس أمنها الموقر ومنظماتها الكبيرة في إلزام إسرائيل باحترام المواثيق الدولية وتنفيذ قرار أو حتى نصف قرار !! .

قد لا يكون هناك اليوم مجال أو استعجال للحل العادل لقضية يتمنى العالم حلها مثل قضية الشعب الفلسطيني ، فهذه القضية بكل ما فيها من مآس تنتظر تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي وحدها تعيد الحق المغتصب أهله وتزيل الاحتلال الصهيوني باعتبار أن كل أزمة تقع وكل حرب تندلع في المنطقة والعالم على القول أن الإرهاب الصهيوني هو السبب وهذا هو الشعور الصحيح فالإرهاب صناعة صهيونية والمنطقة عرفته مع زرع ذينك الكيان المصطنع في قلب فلسطين العربية .

أما وقد أجهضت مفاوضات "التسع الأشهر" ، ففي ظني ان لم تعد هناك حاجة لضياع المزيد من الوقت والمناورات ونصب الكمائن وبيع أوهام السلام والحل العادل والشامل ،وعقد قمم واجتماعات .. فيكفي الجولات المكوكية للدبلوماسية الأميركية .بداء ببيكار وكريستوفر مرورا بوكولن باول ومادلين اولبريت وكوندليزا رايس وهيلاري كلينتون وحتى جون كيري ، فكلها قادت إلى الفشل الفاضح والإخفاق الصارخ .. وعلى كيري اليوم أن يطلب من الرئيس بارك اوباما اتخاذ قرار شجاع يليق بمكان وهيبة وعظمة الولايات المتحدة ، بحيث يعلن رفع الغطاء عن إسرائيل باعتبارها المسؤول الأول عن الفشل ، وليترك للمجتمع الدولي تحمل حل القضية الفلسطينية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ..وهذا الطريق الأسلم للخروج من المأزق الأميركي !!

عبدالله دوبله

التفاؤل بـ"مقرن بن عبدالعزيز" ولياً لولي العهد

● يقول الصديق محمد العلائي، وهو كاتب معروف، أن بعض الأمور تترك لديك انطباعا جيدا لمجرد حدوثها دون أن يكون لديك المعلومات الكافية إزائها، من تلك الأشياء قرار تعيين الأمير مقرن بن عبدالعزيز وليا لولي العهد السعودي، وملكا في حال خلو منصبي الملك وولي العهد، إلا أنه قال: إن ذلك يظل حدسا أوليا..

ويشير العلائي إلى أن الربط _ في التقارير الصحفية التي تم تداولها عن الأمير_ بينه وبين اليمن في مسألتين، هي، أن أمه يمنية، وأنه منخرط بشدة في التعاملات السعودية مع اليمن لاعتبارات شخصية ومهنية، كما جاء في تقرير "رويترز" مثلا، ربما يكون هو السبب في توليد هذا الشعور الأولي المتفائل، إلا أنه قال إنهما غير كافيان لبناء موقف من الآن لما قد تكون عليه العلاقات اليمنية السعودية بعد القرار، أو بعد تنصيب مقرن ملكا..

مثل هذا الشعور المتفائل يمكن لمسه لدى العديد من القيادات السياسية اليمنية الذين التقيت بعضا منهم، والذين قالوا أيضا إنهم لا يملكون تفسيرا معينا له، كما يلمس لدى المواطنين العاديين الذين يجدون في كون أم الأمير "يمنية" سببا كافيا للتفاؤل بمستقبل أفضل للعمالة اليمنية في المملكة، حيث العمالة هناك من أهم اهتمامات المواطن اليمني.

فاليمن والمملكة، ليس بلدين جارين وحسب، بل هما مترابطان تاريخيا للدرجة التي يمكن القول معها أن الذي يحدث في اليمن هو يعني المملكة ويؤثر فيها، والذي يحدث في المملكة هو يؤثر في اليمن ويعنيها أيضا. كما يمكن القول إن العلاقات بينهما تتأثر بشخوص القادة الذين يحكمون في البلدين، كأي نظاميين شرق أوسطيين حيث العلاقات الشخصية بين القادة هي من تحدد نوع العلاقات بين الدول.

فقد شهدت العلاقات اليمنية السعودية العديد من المحطات التاريخية المشتركة، منذ تأسيسهما المتزامن مطلع القرن العشرين والتي كانت بداية الأمر أقرب إلى الخصومة و الندية كما هي بين الرجلين المؤسسين الملك عبدالعزيز آل سعود، والإمام يحيى حميد الدين، اللذين دخلا حربا في عشرينيات القرن العشرين "الماضي" لتوسيع كل منهما حدود دولته و التي انتهت لصالح الأول، ليحدد بموجبها الحدود الراهنة بين البلدين التي بدأت كاتفاق وقف حرب في العام 1926م وانتهت بترسيم الحدود في العام 2000م.

وبين التاريخين، وحتى الآن شهدت العلاقات الثنائية العديد من المحطات المشتركة أيضا، ففي ثورة 1962م على المملكة المتوكلية تحول العداء بين النظامين إلى تحالف لتقف المملكة السعودية مع الملكية، فيما كانت مصر عبدالناصر تقف إلى جانب الجمهورية، وبعد المصالحة في 1967م التي رعتها المملكة بالتفاهم مع مصر بعد الانسحاب العسكري المصري من اليمن اعترفت السعودية بالنظام الجمهوري بعد أن ضمنت صعود فصيل جمهوري للحكم لم يكن معاديا لها، كان قوامه المشائخ وبعض العلماء والعسكر تطور ليكون حليفا إستراتيجيا لها منذ ذلك الحين حتى 2011م رغم بعض الأحداث و التحولات الداخلية فيه..

فقد كان الدور السعودي في تلك الفترة هو من يرجح حتى صعود الرؤساء في اليمن، في مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر (شيخ حاشد ورئيس مجلس النواب الراحل وأهم رجالات السعودية في اليمن) ما يشير إلى ترجيح الدعم السعودي من خلال الضغط عليه هو شخصيا لصعود الرئيس السابق علي عبدالله صالح رئيسا في العام م1987_ بعد مقتل رئيسين احتاجا هما أيضا لدعم المملكة_ الذي كان مجرد ضابط صغير في الجيش، والذي وللمفارقة تنحى بتسوية سياسية رعتها المملكة أيضا ووقعت في الرياض العام 2011م.

كما كان يمكن في تلك الفترة منذ العام 1967م تحديد نوع العلاقات اليمنية السعودية، التي كانت أقرب إلى هيمنه سعودية في الشمال، وعداوة مع الجنوب ذو النظام الاشتراكي، فقد كانت السعودية تدعم الشمال في الثمانينات ضد المد الشيوعي القادم من الجنوب، وعند الوحدة في العام 1990م قيل أن المملكة لم تكن في الصورة وأنها تفاجأت بها وقد حدثت سريعا برعاية صدام حسين، ليكون الموقف اليمني الرسمي الذي كان يمثله الرئيسان السابقان علي عبدالله صالح (شمال) وعلي سالم البيض (جنوب) أقرب إلى العراق في الأزمة الخليجية 90ـ91م، وعلى الضد من الموقف السعودي والخليجي ككل، الذي رد بالوقوف مع خيار الانفصال في الحرب الأهلية 1994م، لتشهد العلاقات بين البلدين تدهورا كان ملحوظا قبل أن تعود إلى التحسن في العام 2000م عند التوقيع على اتفاقية الحدود.

في تلك الفترة أيضا، كان يمكن معرفة عرابي العلاقات اليمنية السعودية، فقد كان الأمير سلطان بن عبدالعزيز هو من يمسك بالملف اليمني منذ ستينات القرن الماضي حتى وفاته أواخر العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين عبر ما كان يعرف باللجنة الخاصة التي كانت تدير مصالح مالية واسعة للعديد من قيادات الدولة من مدنيين وعسكريين إضافة إلى مشايخ القبائل و مشايخ الدين وبعض قيادات الأحزاب، مع تكوين علاقات وصداقات شخصية بين الأمير والعديد من أولئك المسؤولين والمشائخ كالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي كان ينظر إليه كصديق للعائلة وكرجل المملكة الأول في اليمن منذ ستينات القرن الماضي عقب المصالحة التي رعتها السعودية، وحتى وفاته في العام 2008م، في زمن متقارب مع رحيل الأمير سلطان أيضا.

في العام 2011م، حين قامت ثورة الربيع كانت العلاقات اليمنية السعودية قد فقدت رجالاتها التاريخيين، الأمير سلطان والشيخ الأحمر، وقد كان الملف قد انتقل إلى الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية وتراجع لمقاربته أمنيا فقط ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي يتكون من يمنيين وسعوديين ويهدد البلدين، إلا أن محمد بن نايف على خبرته الأمنية كان يفتقد لخبرة ودراية عمه "سلطان" بالشأن السياسي اليمني التي امتدت لأكثر من أربعين عاما.

ليكون الموقف السعودي متفاجئا ومترددا بداية الأمر من الثورة وقد رأى حلفاؤه التقليديون من عسكر ومشايخ ينقسمون بين معسكري النظام والثورة، قبل أن يبلور مبادرة للتسوية السياسية باسم مجلس التعاون الخليجي عرفت بالمبادرة الخليجية تم بموجبها نقل السلطة من الرئيس السابق "صالح" إلى نائبه الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي في حفل التوقيع بالعاصمة السعودية الرياض وبرعاية الملك عبدالله شخصيا في نوفمبر 2011م. وبدعم من الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

يمكن القول الآن أن المملكة السعودية هي إحدى الدول الراعية للتسوية السياسية في اليمن من خلال مجموعة الدول العشر (الخمس دول الخليجية، والخمس دول الدائمة العضوية في مجلس الأمن)، إلا أنها لم تعد تلك الدولة صاحبة النفوذ الأول في اليمن، كما كان عليه الأمر دائما، ربما يكون ذلك بسبب دخول دور الأمم المتحدة من خلال مبعوث الأمين العام جمال بن عمر ودور الدول الأعضاء في مجلس الأمن من خلال السفراء كمتغير جديد، الذي سحب لنفوذه من ذلك النفوذ السعودي الذي كان، إلا أن هذا وهو الأهم لا يبدو أنه يرضي المملكة.

بحسب مراقبين قد تكون العلاقات اليمنية السعودية هي الأكثر فتورا منذ 2011م فمنذ عام لم تعين المملكة سفيرا لها في اليمن، حيث كانت قد انتهت فترة السفير السابق العام الماضي، والسفير اليمني في الرياض الذي كان معينا منذ نظام "صالح" توفي منذ أشهر ولم تعين صنعاء بديلا عنه. كما أن مؤتمر أصدقاء اليمن الذي كان من المقرر انعقاده في مارس الماضي في العاصمة السعودية الرياض تم تأجيله إلى أجل غير مسمى بعد اعتذار الجانب السعودي الذي توقف أيضا عن تقديم المساعدات المالية والنفطية إلى الحكومة اليمنية، بعد أن كان قد ضخ ما قيمته 4 مليار دولار من المشتقات النفطية كمساعدات منذ 2011م، إضافة إلى مليار دولار كوديعة بنكية..

إلا أنه بحسب هؤلاء المراقبين، لا يبدو مثل هذا الفتور الراهن في العلاقات اليمنية السعودية، أنه نابع عن خلاف بقدر ما هو نابع عن عجز لدى الطرفين عن بلورة رؤية جديدة للعلاقات وفق المتغيرات الجديدة، وكل بسبب ظروفه الخاصة.. ففي اليمن حل نظام توافقي بعد التسوية السياسية تتشاركه أطراف مختلفة وبسبب اختلافها يعجز النظام عن المبادرة لصياغة تصور جديد للعلاقات رغم إدراكه ووعيه بالحاجة للعلاقات الجيدة مع السعودية، وأحيانا هو يعجز بسبب تنامي الدور الدولي الذي يرعى المرحلة الآن عبر مجلس الأمن على حساب الدور السعودي التاريخي. وبالنسبة للجانب السعودي فهو كان يعاني من فراغ كبير خلفه رحيل الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذي أدار الملف اليمني لأربعين عاما، ولم يتمكن أحد من ملئه من بعده، كما أن النظام السعودي الذي يواجه تحديات داخلية ككبر سن الملك وولي العهد وتعدد الاتجاهات داخل الأسرة الحاكمة حول معضلة نقل السلطة من أبناء الملك المؤسس إلى الأحفاد مثل أيضا شاغلا إضافيا للنظام عن مقاربة رؤية جديدة للعلاقات اليمنية السعودية..

بحسب هؤلاء قد يمثل قرار تعيين الأمير مقرن بن عبدالعزيز في ولاية ولي العهد وفي منصب الملك مستقبلا، حلا لمعضلة نقل السلطة في المملكة ما يوفر للنظام الاستقرار و الوقت الكافي للتفكير في قضايا خارجية أخرى كصياغة رؤى جديدة للعلاقات الإقليمية بما في ذلك العلاقات مع اليمن وفق المتغيرات الجديدة، وكون الأمير مقرن ذو خلفية في النشاط السعودي مع اليمن فهو أيضا إضافة نوعية لصالح هذا الملف.

استقرار الجارة الأكبر، وصعود رجل هو على دراية بالشأن اليمني إلى مراتب متقدمة في الحكم وقد يصير ملكا، يستحق ما يتفاءل لأجله اليمنيون، فاليمن التي تمر بمرحلة تحول سياسي صعبة وأزمة اقتصادية أصعب، هي أحوج ما تكون إلى مساعدة المملكة من أي وقت مضى.. يدرك الجميع ذلك، وبأمل ينظرون إلى الذي يحدث الآن في المملكة.. فهو يعنيهم في اليمن أيضا.